الأمم المتحدة

A/C.4/64/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
14 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الناصر ..... (قطر)

المحتويات

البند ٢٩ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-56691 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (A/64/223)

١ - **السيد جنتنر** (رئيس لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري)، صاحب بيانه عرض بالشرائح المحوسبة يشير إلى أن بعض الإنجازات الرئيسية للجنة العلمية كان إنتاج بيانات أدت إلى وقف تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي، وتقييم مخاطر الإشعاع، وتجميع مصادر التعرّض وأحجامها، والذي كان أحد العوامل الرئيسية في خفض التعرّض على نطاق العالم. وقال إنه من المؤسف، كما أوضح في رسالته الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/64/223)، أنه نظراً لظروف غير متوقعة، كان يتعين إعادة جدولة دورة اللجنة السابعة والخمسين لتعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠؛ ومع هذا، فقد اتُخذت خطوات للتخفيف من عواقب التأخير أو متابعة المسائل التي أثارها قرار الجمعية العامة ٨٩/٦٣.

٢ - وفيما يتعلق بتقدير واستعراض آثار الإشعاع المؤين (الفقرتان ٥ و ٦)، أصدرت اللجنة العلمية المجلدين الأول والثاني من تقرير عام ٢٠٠٦ في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وتموز/يوليه ٢٠٠٩ على التوالي، ولكن تقريرها لعام ٢٠٠٨، والذي وافقت عليه الدورة السادسة والخمسون، غير متاح حتى الآن. وتعرب اللجنة عن أسفها لهذا التأخير نظراً لأنه يُعتمد على نواتجها كمصادر أولية وبيانات علمية تتقادم بسرعة. وقد بدأ العمل في ستة مواضيع ذات أولوية لدورة الوثائق الجديدة، وهي تقدير مستويات الأشعة من إنتاج الطاقة والآثار على صحة الإنسان والبيئة؛ وعدم اليقين في تقدير مخاطر الإشعاع؛ ووصف الآثار الصحية التي تعزى إلى التعرض للإشعاع؛ وتحديث المنهجية الخاصة بتقدير حالات التعرض بسبب الانبعاثات من المنشآت النووية؛ وملخص لآثار الإشعاع؛ وتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها. ومن بين المواضيع الأخرى التي يجري تناولها الآثار البيولوجية لمصادر الانبعاث الداخلية الرئيسية؛ وحالات التعرض الطبي للمرضى؛ وحالات التعرض الزائدة لمصادر الإشعاع الطبيعية بسبب الأنشطة البشرية؛ والإعلام العام؛ وتطوير قاعدة معارف عن مستويات الإشعاع وآثاره.

٣ - وفيما يتعلق بمسألة جمع البيانات والتعاون مع الهيئات الأخرى (الفقرات ٨ و ٩ و ١١)، أشار إلى أن اللجنة العلمية تتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية في جمع البيانات ونشرها. وتحضر هذه الهيئات دورات اللجنة بصفة مراقبين وتسهم في المناقشات. وتواصل الأمانة وضع الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات لأفرقة خبراء خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ لتبسيط جمع المعلومات والبيانات من الدول الأعضاء.

٤ - وفيما يتعلق بالتوظيف والموارد (الفقرات ١٣ و ١٥ و ١٦)، قال إنه مما يعرقل عمل اللجنة العلمية اعتمادها على موظف واحد من الرتبة الفنية. ويلزم وظيفة إضافية من الرتبة ف - ٤ وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على هذه الوظيفة. وقال إن الموارد التي تقدمها الأمم المتحدة ضئيلة بالمقارنة بمستوى المساهمات العينية من جانب أعضاء اللجنة العلمية.

٥ - وفيما يتعلق بعضوية اللجنة العلمية (الفقرتان ١٤ و ١٧)، قال إن عدة دول أعربت عن اهتمامها بأن تصبح أعضاء في اللجنة. وتضع اللجنة معايير تقييم ستعبِّر عن المعرفة الدائمة للمرشح في مجال مستويات الإشعاع وآثاره، والقدرة على تجميع وإعداد وتقييم تقارير علمية، وتقدير

مشاريع الوثائق العلمية، وتلخيص وتحليل المواد اللازمة للجمعية العامة، والأوساط العلمية، والجمهور؛ وستضع المعايير في اعتبارها أيضاً توافر علماء ذوي خبرة في مجالات عمل اللجنة، وحضور دورات اللجنة والمشاركة فيها، وتقديم مساهمات لعمل الأمانة ومساهمات عينية. وستطبق هذه المعايير قدر المستطاع على أعضاء اللجنة الحاليين والمقبلين على حد سواء. وبينما لا تعترض اللجنة على مبدأ انضمام أعضاء جدد، من المقترح أن يظل العدد الأقصى للأعضاء دون تغيير بصورة أو بأخرى حتى لا يؤثر ذلك على الطبيعية العلمية للجنة أو فعاليتها أو كفاءتها.

٦ - وقال إن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ هدفها زيادة الوعي وتعميق الفهم فيما بين السلطات، والأوساط العلمية، والمجتمع المدني فيما يتعلق بمستويات الإشعاع وما يرتبط بها من آثار صحية وبيئية كأساس سليم لصنع القرار المستنير بشأن القضايا المتعلقة بالإشعاع. وأضاف أن الأولويات المواضيعية هي التعرض الطبي للمرضى، ومستويات الإشعاع وآثار إنتاج الطاقة، والتعرض للمصادر الطبيعية وتحسين فهم آثار التعرض للإشعاع بجرعات منخفضة. ولتلبية احتياجات الدول الأعضاء بصورة أفضل، ستجري اللجنة العلمية عدداً من التغيرات الاستراتيجية، ومن بينها تبسيط العمليات، وتعزيز إدارة البيانات، وتحسين الإدارة القائمة على النتائج، والتعاون وزيادة الوعي، وتحسين التوعية.

٧ - وقال إن العمل الفريد الذي تقوم به اللجنة العلمية يتيح للدول الأعضاء علماً حقيقياً غير سياسي وغير متحيز وهو ما يعتبر ضرورياً لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التكنولوجيا النووية، بما في ذلك القوى النووية. وتعد التقارير العلمية والتوافقية المنتظمة ضرورية لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والمستخدمين في جميع الدول الأعضاء. ولهذا ينبغي للدول الأعضاء دعم سياسة خاصة بالعضوية وميزانية تسمح للجنة بالعمل بصورة فعالة.

٨ - **السيد وندسور** (أستراليا): تساءل عن الدعم الذي يمكن أن يقدمه أعضاء اللجنة للجنة العلمية وكيف يتم الإسراع بعملية الاستعراض لكي تستجيب للقضايا الناشئة.

٩ - **السيد جنتنر** (رئيس لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري): قال إن الدعم المؤسسي قوي على مستوى الاستعراض وإدراج البيانات. غير أن مراكز علم الإشعاع لا تسهم بعدد كبير من الاستشاريين كما كانت من قبل وأن الأكاديميين الذين يحلون محلهم لا يعملون بنفس السرعة المتوقعة منهم. وللتغلب على هذه المشكلة، تعتمد اللجنة العلمية دورة وثائق جديدة تستجيب بصورة أسرع للقضايا المنفصلة بدلاً من إصدار وثائق طويلة للغاية تستهلك الوقت؛ وستقوم اللجنة أيضاً بمزيد من العمل فيما بين الدورات.

١٠ - **السيد هيمرا** (السويد)، تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة وهي كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا، وصربيا؛ وأرمينيا، وأوكرانيا، فقال إن اللجنة العلمية تقوم بدور هام في تحسين الفهم العلمي الدولي لمستويات التعرض للإشعاع المؤين وآثاره على الصحة والبيئة. وغالباً من تُستخدم تقييماتها كأساس لإجراءات هامة على المستوى الحكومي. وهناك مجال واحد يتطلب المزيد من المعرفة وهو آثار ومخاطر التعرض المزمن المنخفض المستوى على صحة الإنسان والبيئة.

١١ - ونظراً للحجم المتزايد للبيانات العلمية ذات الصلة وتعقيدها وتنوعها، فإنه يجب تبسيط عملية جمع البيانات عن التعرض للإشعاع على مستوى العالم من أجل إصدار تقديرات عالية الجودة وتحسين نشر البيانات. وتعد

اجتماعات أفرقة الخبراء المقررة خطوة إيجابية في هذا الصدد. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداده لتقديم كافة المعلومات الجديدة ذات الصلة إلى اللجنة العلمية لكي تنظر فيها.

١٢ - وأضاف أن تأجيل الدورة السابعة والخمسين للجنة هو دليل على عدم كفاية موارد الميزانية وموارد الموظفين الخاصة باللجنة. وأعرب عن أسفه لتأخر إصدار تقاريرها، ولهذا يعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده التام لاجتماعات أفرقة الخبراء المخططة التي تهدف إلى المساعدة على استمرار العملية. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضاً أن الحاجة إلى زيادة التمويل كان موضع اعتراف من خلال إعادة تخصيص الموارد الحالية في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١.

١٣ - ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ قرار مبكر ومستنير بشأن عضوية اللجنة العلمية، بما في ذلك المراقبين الستة. ويتطلع أيضاً إلى تنشيط اللجنة من خلال وضع معايير من شأنها ضمان كفاءة عمل اللجنة وفعاليتها.

١٤ - **السيد فيدال** (أوروغواي)، تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فقال إنه مما يؤسف له أن نقص الموارد الإدارية وموارد الميزانية قد تسبب في تأجيل الدورة السابعة والخمسين للجنة العلمية. وترحب الدول الأعضاء والدول المنتسبة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بالخطوة المقترحة لإضافة وظيفة لحل هذه المشكلة، وتعهدت بدعمها في الجمعية العامة وخاصة في اللجنة الخامسة. وتأمل هذه الدول في أن تتمكن اللجنة العلمية قريباً من استئناف خطوات عملها المعتادة، وإصدار الوثائق ذات الصلة، وتعويض الوقت الضائع، ومواصلة تقديم مساهمات قيّمة وغير متحيزة في مجال الإشعاع المؤين.

١٥ - **السيدة هرنانديس توليدانو** (كوبا): أكدت التزام كوبا الراسخ بحظر جميع الأسلحة النووية والقضاء التام عليها ومعارضتها الكاملة لاستخدام الطاقة النووية لأغراض الأسلحة. وقالت إنه من غير المقبول أن يظل في العالم نحو ٢٦ ٠٠٠ سلاح نووي منها أكثر من ١٢ ٠٠٠ سلاح يمكن نشرها على الفور.

١٦ - وبالنظر إلى أهمية عمل اللجنة العلمية كمصدر للمعلومات المتخصصة والمتوازنة والمحايدة، فإنه يجب تعزيز تعاونها مع الدول الأعضاء ومع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها مثل منظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدتها على بلوغ أهدافها.

١٧ - وأضافت أن كوبا، برغم مواردها المحدودة، قدمت مساعدة كبيرة لأوكرانيا من أجل التخفيف من آثار حادث تشرنوبل. فعلى مدى الستة عشر عاماً الماضية، تلقى آلاف الأوكرانيين، ومعظمهم من الأطفال، العلاج في كوبا كجزء من برنامج لإعادة التأهيل كان له تأثير علمي كبير إلى جانب أهدافه الإنسانية. وقد تم الحصول على بيانات عن الآثار الداخلية بالنسبة للأطفال في المناطق المتضررة من الحادث؛ وقد نُشرت هذه المعلومات في مناسبات علمية وجرى تقاسمها مع هيئات في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة العلمية. وقد أشارت اللجنة إلى الدراسات الكوبية في مطبوعاتها المتعلقة بآثار ما بعد حادث تشرنوبل وأبدت اهتمامها بالحصول على مزيد من المعلومات من كوبا.

١٨ - ورحبت باعتزام اللجنة العلمية اتخاذ قرار بشأن عضويتها في دورتها السابعة والخمسين وأكدت أن طلبات البلدان المرشحة الستة ينبغي أن تخضع لاستعراض شامل دون تأخير.

١٩ - **السيدة كاميناغا** (جزر مارشال): قالت إن حالة بلدها الخاصة حيث يعيش السكان مع آثار التعرض لتجارب عديدة من الأسلحة النووية، تسلط الضوء على الحاجة العاجلة إلى فهم علمي شامل وغير متحيز وموضوعي لآثار الإشعاع الذري.

٢٠ - وبينما تساند جزر مارشال عمل اللجنة العلمية، فإنها تود أن تسترعي الاهتمام إلى ضرورة بحث مسؤولية الأمم المتحدة والسلطة السابقة القائمة بالإدارة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، عن معالجة آثار الإشعاع الذري في الجزر. فقد أجرت السلطة القائمة بالإدارة ٦٧ تجربة على نطاق واسع في الغلاف الجوي للأسلحة النووية في جزر مارشال بموافقة ضمنية من مجلس الوصاية. وقد بذل شعب الجزر جهداً كبيراً استغرقت عقوداً لتوثيق الآثار المدمرة للتعرض للمواد الذرية، بما في ذلك عن طريق الوثائق المنشورة التي تتضمن تفاصيل عن التعرض المتعمد. وقد استمرت الآثار لأجيال. وتشعر حكومته أيضاً بالقلق من الآثار المتخلفة عن التعرض والإدارة الطويلة الأجل لقبة تخزين خرسانية ضخمة للأسلحة النووية التي جمعتها السلطة القائمة بالإدارة.

٢١ - ومع أنه بُذلت جهود لمعالجة الأضرار البيئية وتناول القضايا الصحية والاقتصادية، لا تزال الاستجابة غير كاملة. فقد أكد العلم ما شاهده شعب جزر مارشال بنفسه لفترة طويلة؛ وفي استطاعة الأمم المتحدة عمل المزيد لتسهيل النشر العام والفهم العلمي للتعرض للإشعاع الذري على جميع البلدان. وأضافت أن التعريف العلمي لمستويات التعرض المأمون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسؤوليات الإشرافية المتبقية لكل من الأمم المتحدة والسلطة السابقة القائمة بالإدارة وإقليمها المشمول بالوصاية، وهي جزر مارشال؛ وقد أُعيد تأكيد هذه المسؤوليات في بلاغ منتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في كيرنس، أستراليا يومي ٥ و ٦ أب/أغسطس ٢٠٠٩.

٢٢ - ويجب على المجتمع الدولي إظهار دعمه القوي للجنة العلمية، التي يجب ألا يتأثر عملها بالاعتبارات السياسية. وينبغي للدول الأعضاء أيضاً بحث الطريقة التي تستطيع بها الأمم المتحدة واللجنة العلمية بشكل خاص، في إطار الموارد المحدودة، تحقيق فهم محسن لآثار التعرض للإشعاع الذري؛ وينبغي أن تفكر في مسؤولية الأمم المتحدة تجاه جزر مارشال وتسهيل الجهود المبذولة لتناول القضايا المتعلقة بالتعويض والصحة.

٢٣ - ونظراً لبُعد بلدها، وقدرته التقنية المحدودة، فإن حكومتها سترحب بأي مساعدة في مجال تقاسم المعلومات ونشرها، بما في ذلك نشر التقارير العلمية للجنة. وستهتم الحكومة بإجراء مشاورات مع اللجنة بشأن إعداد التقارير في المستقبل، وهي على استعداد لتقديم المعلومات المتعلقة بآثار الإشعاع؛ ونظراً لمواردها المحدودة، فإنها تأمل في أن تيسر الأمم المتحدة مثل هذه الجهود. وتدعو حكومتها اللجنة لزيارة جزر مارشال في أقرب فرصة ممكنة من أجل تقاسم المعلومات ودراسة آثار الإشعاع الذري.

٢٤ - **السيد فاروق** (باكستان): قال إن وفده يعقد أن مجال عمل اللجنة العلمية سيتسع مع استكشاف آفاق علمية جديدة كل يوم؛ ولهذا فإن توسيع مجال المعرفة بمستويات الإشعاع المؤين وآثاره على الإنسان والبيئة يعد أمراً أساسياً. ولإنجاز هذه المهمة، تحتاج اللجنة إلى الدراية الفنية لأساتذة الجامعات في جميع أنحاء العالم. ولهذا تعلق باكستان أهمية كبيرة على مسألة عضوية اللجنة وتتطلع لأن تصبح عضواً بحكم خبرتها المهنية في الفروع ذات الصلة؛ وهي تلتزم بالمساهمة بصورة إيجابية في عمل اللجنة. وهي على ثقة من أنه ستصاغ المعايير العملية للعضوية خلال الدورة الرابعة

والستين للجمعية العامة. وأضاف أن تقييد العضوية لا يتسق مع القرار المبدئي للجمعية العامة في هذا الصدد.

٢٥ - ونظراً للتفويض الهام الممنوح للجنة العلمية، من الضروري توفير موارد كافية لها. وتشعر باكستان بالامتنان لأن مشكلة الوظائف الفنية في الأمانة قد حُلت وتأمل ألا يتأثر تفويض اللجنة وعضويتها بالمسائل المالية، خاصة وأن المبلغ المطلوب لا يعوق مخصصات الميزانية العامة للأمم المتحدة.

٢٦ - **السيد شاين** (ميانمار): قال إن عجز اللجنة العلمية عن إصدار تقريرها في موعده وتأجيل دورتها السابعة والخمسين يؤكدان أن اعتماد اللجنة على وظيفة وحيدة من الرتبة الفنية ليس كافياً ويؤثر بصورة سلبية على خطتها الاستراتيجية وبرنامج عملها. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى دعم اللجنة بطريقة أكثر وضوحاً وأكثر استدامة. وينبغي للأمين العام بحث جميع الخيارات بما في ذلك إمكانية إعادة التوزيع الداخلي للوظائف.

٢٧ - وأضاف أن وفده يرحب بعقد اجتماعات أفرقة الخبراء لتناول مستقبل جمع البيانات المتعلقة بتعرض الجمهور، والتعرض المهني، والتعرض الطبي للمرضى، ويسعده أن الاجتماعات ستُعقد بالتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة. ويعتقد وفده أن اللجنة العلمية ينبغي أن تعقد دورات سنوية لكي تعبِّر تقاريرها عن آخر التطورات والنتائج في مجال الإشعاع المؤين وبذلك تقدم معلومات حديثة لنشرها على جميع الدول.

٢٨ - وقال إنه يجب زيادة التمويل لعمل اللجنة العلمية، بما في ذلك عن طريق الصندوق الاستئماني العام للتبرعات لصالح لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويشارك وفده الرأي فيما يتعلق بضرورة إيجاد حل للمسألة المالية قبل إجراء أي مناقشة في الجمعية العامة بشأن إمكانية توسيع عضوية اللجنة. ويوافق وفده أيضاً على أن زيادة عدد الأعضاء ليس بالضرورة الحل الأفضل لمسألة عضوية اللجنة. فالآثار المالية لأي زيادة في عضوية اللجنة وتعزيز أمانتها مسألتان رئيسيتان يجب بحثهما بعناية.

٢٩ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): أكد على ضرورة أن تضطلع اللجنة العلمية بالمهام المسندة إليها بصورة عاجلة وكذلك في دورتها السابعة والخمسين الذي يرحب وفده بإعادة جدولتها. وأعرب عن الأمل في الوقت نفسه بأن تُتخذ كل الخطوات الممكنة لزيادة الوعي والفهم من جانب السلطات، والوكالات العلمية، والمجتمع المدني فيما يتعلق بآثار الإشعاع المؤين على الصحة والبيئة.

٣٠ - وأضاف أن سياسة حكومته تقضي بوجوب استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض الإنمائية السلمية؛ وفضلا عن هذا ينبغي ألا تكون موضوعاً للتمييز، أو الانتقائية، أو المعايير المزدوجة. ولهذا تشعر سوريا بالقلق من القيود المفروضة على حيازة البلدان النامية للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بحجة تدابير عدم الانتشار.

٣١ - وقد طالبت سوريا دائماً بالقضاء على الترسانات النووية لتجنب مخاطرها والحد من أخطار الإشعاع الذري. وكانت من بين أول الدول التي تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وقد سعت لتحقيق هذا الهدف بانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٩ وعقد اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد شاركت في مبادرات كثيرة لها نفس الهدف، بما في ذلك تقديم مشروع قرار في هذا الشأن إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ نيابة عن المجموعة العربية.

٣٢ - وأضاف أن كون إسرائيل البلد الوحيد في المنطقة الحائز على أسلحة نووية، وعدم خضوعها للضمانات الدولية، ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كل هذا يقوض السلام والأمن الإقليميين والعالميين ويمكن أن يؤدي إلى كارثة بيئية ذات أبعاد هائلة بالإضافة إلى بدء سباق خطير للتسلح وإضعاف مصداقية جهود عدم الانتشار الدولية. ومن الممكن أن يقع أي حادث لأي مفاعل على غرار حادث تشرنوبل. ولهذا فإنه من حق الحكومات في البلدان المحيطة أن تعرف طبيعة الأنشطة التي تجري في هذه المفاعلات وما إذا كانت مأمونة أم لا. وغياب أي ضوابط أو ضمانات للمرافق الإسرائيلية يشكل تهديداً خطيراً للدول المجاورة وبقية العالم. ولهذا يجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لوضع مفاعلاتها النووية الثمانية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يطالب بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٧ (١٩٨١)، وإجراء نزع السلاح النووي.

٣٣ - وتود حكومته مرة أخرى أن تذكِّر المجتمع الدولي بضرورة مواجهة أخطار الإشعاع الذري الناتجة عن دفن النفايات النووية في البلدان النامية أو في أعماق المحيطات والبحار، لما في ذلك من آثار سيئة على البيئة البحرية. ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى قيام إسرائيل بدفن نفايات نووية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة بينما يقف العالم في صمت، مما يقوض أساس الثقة في كل ما يقال أو يُكتب عن عدم الانتشار النووي أو ضرورة احترام العلاقات الدولية بشأن هذا السلاح النووي. والأمر يحتاج إلى تعاون دولي مكثف لحماية الإنسان من هذه الأخطار القاتلة.

٣٤ - **السيد باومان** (كندا): قال إن كندا شاركت بنشاط في عمل اللجنة العلمية منذ إنشائها. وأضاف أن وظيفة اللجنة في تقديم تقديرات علمية مؤكدة عن مصادر وآثار الإشعاع الذري جددت الأهمية المعطاة للنهضة الحالية للطاقة النووية. وتعد المعلومات التي تقدمها اللجنة أداة حيوية تمكِّن المنظمات غير الحكومية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والحكومات، ومستخدمي الطاقة النووية من تقييم مخاطر الإشعاع ووضع معايير الأمان الملائمة والوقاية من الإشعاع.

٣٥ - وعلى الرغم من العمل الحاسم الذي تقوم به اللجنة العلمية، فإنها طالما واجهت عدم التكافؤ بين التحديات التي تواجهها والمورد التي تحتاجها. وبمرور الوقت، فقدت اللجنة تدريجياً مواردها المالية والموارد الخاصة بأمانتها. وتأمل كندا في أن يتم تصحيح الوضع الحالي قريباً وأن تتاح موارد إضافية في عام ٢٠١٠. وتحتاج اللجنة إلى وظائف كافية لتقديم الدعم في حالة مرض أحد الموظفين أو غيابه ولتحسين قدرة الأمانة على النهوض بأعمالها خاصة بالنظر إلى هذا الكم من المعلومات والبيانات والمطبوعات الذي يلزم وضعه في الاعتبار نظراً لتأثير شبكة الإنترنت على البحث العلمي.

٣٦ - وتوافق كندا على ضرورة وضع معايير لتقييم قدرة الدول الأعضاء على المساهمة في تعزيز اللجنة العلمية. وفي حين أن القرار النهائي بشأن العضوية يجب أن يتخذه جميع الدول الأعضاء، فإن وفده يعتقد أنه ينبغي التشاور مع اللجنة وأمانتها بشأن تطبيق المعايير. وتؤيد كندا وضع معايير تطبق على جميع أعضاء اللجنة، بما يضمن مساهمة الأعضاء الحاليين والجدد على حد سواء بصورة كاملة في عملها، وتأمل في وضع المعايير في وقت يسمح باتخاذ قرار قبل الدورة الثامنة والخمسين للجنة. وفي الوقت نفسه، يأمل وفده بقوة في دعوة البلدان الستة المرشحة لحضور الدورة السابعة والخمسين بصفة مراقبين وتتطلع إلى الاستمرار في تقديم مساهمة إيجابية في عمل اللجنة.

٣٧ - **السيد فينانن** (فنلندا): قال إن فنلندا تشيد بالعمل الهام الذي تقوم به اللجنة العلمية، والتي تقوم أيضاً بدور بارز في الأوساط العلمية على نطاق أوسع. وأضاف أن عملها ضروري للنظام الدولي للوقاية من الإشعاع وللحكومات والمنظمات التي تعتمد على تقديرات اللجنة كأساس علمي لتقييم مخاطر الإشعاع واتخاذ التدابير الوقائية. ولهذا فإنه من الأمور الحيوية ضرورة توفير موارد كافية للجنة وحل مشكلة التوظيف. ويشعر وفده بالتفاؤل بأنه سيتم التوصل إلى حل خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

٣٨ - وقال إن تنشيط اللجنة العلمية من شأنه أن يكفل استمرار ديناميتها، وصفتها العلمية، وفاعليتها وكفاءتها في المستقبل. ولهذا من المهم وضع المعايير الموضوعية والمؤشرات ذات الصلة بمشاركة الأعضاء المراقبين على أن تطبق بصورة متكافئة على أعضاء اللجنة الحاليين والجدد. ويتطلع وفده إلى الموافقة على عضوية فنلندا الكاملة في اللجنة العلمية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بمجرد أن تُحل مسألة الموارد. ويعتقد أن تعزيز العضوية من شأنه أن يفضي إلى تنشيط اللجنة كما أن الأعضاء الجدد ستكون لهم إسهامات قيِّمة في عمل اللجنة.

٣٩ - **السيد وندسور** (أستراليا): قال إن أستراليا تدعم بقوة عمل اللجنة العلمية التي ساهمت بدرجة كبيرة في إيجاد فهم أفضل لآثار الإشعاع المؤين على الإنسان وعلى الأنواع الأخرى، وكيفية تحديد مستوى التعرض للإشعاع، وكيفية تقدير التأثير الناتج من آثار التعرض المختلفة. وقد بدأت اللجنة عملها في سياق القلق من تجارب الأسلحة النووية؛ ولحسن الحظ أنها ظلت تنشط منذ ذلك الوقت وأن عملها أصبح الآن أكثر حيوية لفهم المخاطر التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة. ويؤكد وفده من جديد اعتراف منتدى جزر المحيط الهادئ بالظروف الخاصة للتلوث الإشعاعي لجزر مارشال ومسؤولية الولايات المتحدة تجاه شعب هذه الجزر.

٤٠ - وأضاف أن المنظور له أهميته عند دراسة حالات التعرض المزمن على مستوى منخفض؛ ويلاحظ وفده أن الجرعة التي يتلقاها السكان من الإجراءات الطبية التشخيصية قد تضاعفت على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، وأنها أصبحت الآن تعادل حالات التعرض من المصادر الطبيعية في البلدان المتقدمة؛ وأن التعرض للإشعاع على نطاق العالم من الإجراءات التشخيصية يعادل ١ ٠٠٠ مرة من التعرض الناتج عن دورة الوقود النووي، والذي تترتب عليه آثار تقتضي إيجاد حلول لقضايا تغير المناخ.

٤١ - وأضاف أن عمل اللجنة العلمية يعتمد على مساهمات عينية كبيرة من الدول الأعضاء، التي قدمت مجتمعة أكثر من مائة خبير علمي للمشاركة في الاجتماعات السنوية، دون تكلفة لأعضاء الأمم المتحدة. ولبعض الوقت، تعرضت اللجنة لعرقلة خطيرة نظراً لاعتمادها على وظيفة واحدة من الرتبة الفنية في أمانتها؛ ونظراً للحاجة إلى تخفيف آثار تأجيل الدورة السابعة والخمسين، فإن وفده سيرحب بإضافة وظيفة من الرتبة الفنية في أقرب وقت ممكن.

٤٢ - وترحب أستراليا بوجود مراقبين في دورات اللجنة. وتعتقد أن المعيار الوحيد لعضوية اللجنة ينبغي أن يكون المعرفة الدائمة بنطاق عريض من القضايا في مجال الإشعاع والقدرة على تجميع وتقييم التقارير العلمية، وتقدير مشاريع الوثائق العلمية، وتلخيص وتحليل المواد اللازمة للجمعية العامة والأوساط العلمية والجمهور.

٤٣ - **السيد زدروف** (بيلاروس): قال إن وفده ظل ينادي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وتحسين فعالية عملها. وينبغي أن يتمثل الجزء الرئيسي من هذه الجهود في توسيع عضوية اللجنة العلمية، الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز اللجنة

بوصفها الهيئة العلمية المستقلة الرئيسية للأمم المتحدة في هذا المجال.

٤٤ - وأضاف أن عمل اللجنة العلمية يعتمد اعتماداً كبيراً على توافر التمويل الكافي والمستقر والقابل للتنبؤ من ميزانية الأمم المتحدة وكذلك العدد المطلوب من الموظفين. ولهذا يؤيد وفده تخصيص موارد مالية إضافية لتوسيع اللجنة. وهو أيضا على استعداد لتقديم مساهمة إيجابية في المناقشات التي تهدف إلى توفير موارد بشرية ومالية كافية لتحسين فعالية عمل اللجنة.

٤٥ - وأضاف أن بيلاروس طالما أيَّدت عمل اللجنة العلمية وهي تعلق قدراً كبيراً من الأهمية على نواتجها. فتقارير اللجنة تُستخدم في بيلاروس لوضع معايير وطنية لوقاية السكان وحماية البيئة من آثار الإشعاع الذري. وبيلاروس، بوصفها مرشحة لعضوية اللجنة، تشارك بنشاط في أعمالها؛ فقد أوفدت علماء لحضور اجتماعات اللجنة وإعداد المواد العلمية اللازمة. والحصول على عضوية اللجنة من شأنه أن يسمح لبيلاروس بأن تستخدم بصورة أكثر فاعلية بياناتها الفريدة وخبرتها العملية الكبيرة في تدنية آثار كارثة تشرنوبل، والعمل مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي لتحقيق التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٨٩/٦٣.

٤٦ - **السيد كارتينيسكي** (أوكرانيا): قال إن وفده يشعر بالسرور لأن مقترحاته وبياناته قد انعكست في ثلاثة مرفقات نشرتها اللجنة العلمية في عام ٢٠٠٩، وهو ما يدل على زيادة الاهتمام بالتعرض المهني، والتعرض للمواد المشعة طبيعياً والإجراءات التشخيصية الجديدة.

٤٧ - وتهتم اللجنة العلمية من البداية بتقييم التعرض للإشعاع والآثار الصحية لحادث تشرنوبل وتأثيره على صحة أجيال عديدة، وليس فقط أولئك السكان الذين كانوا يعيشون على مقربة منه في ذلك الوقت. ولا تزال أوكرانيا على استعداد لمواصلة تعاونها النشط مع اللجنة وجميع الأطراف المعنية من أجل مواجهة وتجميع آثار أسوأ كارثة نووية في التاريخ من خلال الفهم العلمي المشترك لأسبابها. ومن المرغوب فيه بالنسبة للجنة أن تواصل مشاركتها في النشاط العملي خاصة جرعات الإشعاع المتجمعة. وقد بدأ هذا العمل خلال المرحلة التحضيرية لبناء مقبرة جديدة لمفاعل تشرنوبل وستستمر في ذلك خلال الخمسين شهراً القادمة.

٤٨ - ومع أن أوكرانيا رحبت بالدعوة للمشاركة بصفة مراقب في عمل اللجنة العلمية، إلا أن القيود المرتبطة بمركز المراقب حدَّت من قدرتها على تلقِّي التقارير والمعلومات ذات الصلة من الأمانة والمساهمة في المناقشات أثناء دورات اللجنة، ناهيك عن عملية صنع القرار. ولهذا تأمل أوكرانيا في أن توافق الجمعية العامة على عضويتها الكاملة على النحو المتوخى في القرار ٨٩/٦٣. وإذا تعذر الحصول على العضوية في المرحلة الحالية بسبب القيود المالية، فإن وفده يود أن تستمر ممارسة حضور دورات اللجنة بصفة مراقب.

٤٩ - وبرغم الصعوبات الحالية في الاقتصاد العالمي، يجب أن يتاح للجنة التمويل الكافي في عام ٢٠١٠ حتى تتمكن من القيام بعملها وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. ويؤيد وفده إعادة تخصيص الموارد الخاصة بالفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما أُعلن في تقرير الأمين العام (A/63/478)؛ ويعتقد وفده بقوة أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يزيد من مخصصات اللجنة، نظراً لأن هذه المخصصات بدأت في التناقص من حيث القيمة الحقيقية خلال السنوات الأخيرة وأنها لا تساير مسؤولياتها والحاجة إلى مواجهة الآثار المالية والإدارية لزيادة العضوية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.